

## المسؤولية الجنائية عن الإساءة في التواصل الرقمي بالشريعة الإسلامية والقانون العراقي

م.م علي حسين احمد

جامعة المستنصرية/ كلية القانون

Criminal Liability for Digital Communication Abuse in Islamic Sharia and Iraqi Law

Ali Hussein Ahmed Asst.Lec.

Al-Mustansiriya University / College of Law

[alimarwa20002000@gmail.com](mailto:alimarwa20002000@gmail.com)

### الملخص

ان الإساءة في منصات التواصل الاجتماعي من الظواهر المتزايدة في العصر الحالي نتيجة لانتشار الواسع لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. تشمل هذه الإساءة أشكالاً متعددة، مثل التمرر الإلكتروني، والتحرش، والتشهير، ونشر الأخبار الكاذبة، وخطابات الكراهية. وتؤثر هذه الظاهرة بشكل سلبي على الأفراد بشكل خاص والمجتمعات بشكل عام، حيث تؤدي إلى أضرار نفسية واجتماعية واقتصادية، وقد تمتد إلى آثار قانونية وجنائية. يعود انتشار الإساءة اللفظية في منصات التواصل الاجتماعي إلى عوامل عديدة، أبرزها سهولة إخفاء الهوية، وضعف التشريع و الضوابط القانونية في بعض الدول، بالإضافة إلى غياب الوعي الكافي حول أخلاقيات التواصل الرقمي. وعلى الرغم من وجود قوانين وتشريعات في العديد من الدول لمكافحة هذه الظاهرة، إلا أن هناك تحديات تتعلق بالتنفيذ وسبل التحقق من الجناة ولمواجهة الإساءة اللفظية في منصات التواصل الاجتماعي، يتطلب الأمر تضامراً بين الجهود بين الأفراد، والمواقع الرقمية، والجهات التشريعية، من خلال تعزيز الوعي، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المسيء، وتحديث القوانين لضمان بيئة رقمية آمنة تحترم حقوق المستخدمين وتحديد أماكن تواجد المجرمين للاقتصاص منهم. الكلمات المفتاحية: إساءة، سب، قذف، تشهير، عقوبة

### Abstract

Abuse on social media platforms is a growing phenomenon in the current era due to the widespread use of the internet and social media. This abuse includes various forms, such as cyberbullying, harassment, defamation, the spread of fake news, and hate speech. This phenomenon negatively impacts individuals in particular and societies in general, causing psychological, social, and economic harm, and may even extend to legal and criminal consequences. The prevalence of verbal abuse on social media platforms is due to several factors, most notably the ease of concealing one's identity, weak legislation and legal controls in some countries, and a lack of sufficient awareness about the ethics of digital communication. Although many countries have laws and regulations to combat this phenomenon, challenges remain regarding enforcement mechanisms and ways to identify perpetrators. To combat verbal abuse on social media platforms, it requires concerted efforts among individuals, digital platforms, and legislative bodies. This includes raising awareness, developing artificial intelligence technologies to monitor offensive content, and updating laws to ensure a safe digital environment that respects user rights and identifies the locations of perpetrators for prosecution.

**Keywords:** insult, defamation, slander, libel, punishment

### إشكالية البحث:

مع التطور السريع في وسائل التواصل الرقمي، ظهرت تحديات قانونية وأخلاقية جديدة تتعلق باستخدام هذه الوسائل في الإساءة إلى الآخرين، سواء من خلال القذف والتشهير، أو التحريض على الكراهية، أو نشر الأخبار الكاذبة. وفي ظل هذا الواقع، يبرز التساؤل حول مدى فعالية القوانين العراقية في معالجة هذه الجرائم، وما إذا كانت تتناسب مع طبيعة الفضاء الرقمي المتغير. وفي المقابل، تقدم الشريعة الإسلامية مجموعة من المبادئ التي تجرم الإساءة للآخرين وتحافظ على الحقوق الشخصية، ولكن يظل التساؤل قائماً حول كيفية تطبيق هذه الأحكام في العصر الرقمي، ومدى

توافقها مع القوانين الوضعية الحديثة. ومن هنا، تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في السؤال التالي: "إلى أي مدى تتوافق المسؤولية الجنائية عن الإساءة في التواصل الرقمي في القانون العراقي مع الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية، وما هي أوجه القصور التي تواجه تطبيقها في ظل التطورات الرقمية المتسارعة؟" وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

١. ما هي الأطر القانونية في العراق التي تنظم المسؤولية الجنائية عن الإساءة الرقمية؟
٢. كيف تتعامل الشريعة الإسلامية مع الأفعال المسيئة عبر وسائل التواصل الرقمي؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بين القانون العراقي والشريعة الإسلامية في معالجة هذه الجرائم؟
٤. ما التحديات التي تواجه تطبيق العقوبات على الجرائم الرقمية في العراق؟
٥. ما مدى فاعلية القوانين الحالية في مواجهة هذه الظاهرة، وما المقترحات اللازمة لتطويرها؟

## **المقدمة:**

ان التطور السريع للتكنولوجيا وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، جعلته ساحة جديدة لارتكاب جرائم مختلفة، من ضمنها جرائم الإساءة والسب والقذف والتشهير والتحريض على العداء والكراهية. وقد أدى ذلك إلى بروز تساؤلات قانونية حول كيفية معاقبة مرتكبي هذه الأفعال، لاسيما في ظل طبيعة الإنترنت التي تسهل إخفاء الهوية وسرعة انتشار المحتوى المسيء. وقد نص قانون العقوبات العراقي على تجريم هذه الأفعال التي جرّمها القانون مثل القذف والتشهير ونشر الأخبار الكاذبة عبر الإنترنت، مع فرض عقوبات تتراوح بين الغرامات والسجن، حسب جسامة الفعل وتأثيره. أما في الشريعة الإسلامية، فتقوم المسؤولية الجنائية على مبادئ العدالة والردع، حيث يُعتبر القذف والتشهير والإساءة للآخرين من المحرمات التي توجب التعزير وقد تصل الى الحد، وفقاً لما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. كما ان الشريعة الإسلامية تحث على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما يحقق المنفعة العامة والهدف الصحيح منها، وتحذر من الاستخدام المسيء الذي يؤدي إلى الفتنة والإضرار بالآخرين. وبناءً على ما تقدم، فإن كلاً من القانون العراقي والشريعة الإسلامية يقران بضرورة محاسبة من يسيء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مع اختلاف في طبيعة العقوبات وآليات التنفيذ، مما يطرح تساؤلات حول التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية في الفضاء الرقمي الحديث.

## **المبحث الأول الأسس القانونية للمسؤولية الجنائية**

المسؤولية الجنائية تقوم على ضرورة وجود نص قانوني يجرم الفعل، ووجود فعل مادي يمكن إثباته، بالإضافة إلى توافر القصد الجنائي أو الخطأ. كما تتأثر بالأهلية الجنائية، وموانع المسؤولية التي قد ترفع العقوبة عن الفاعل في ظروف استثنائية الفرع الأول: المفهوم اللغوي للمسؤولية الجزائية المسؤولية الجزائية قد تركبت من كلمتين الأولى المسؤولية والكلمة الثانية الجزائية. وسوف نتطرق للمفهوم اللغوي للمسؤولية ومن ثم عن المفهوم الاصطلاحي

اولاً / اللغوي للجزائية. مسؤولية (اسم) (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص ٣٨٢)، مصدر صناعيٌّ مِنْ مَسْؤُولٍ والمسؤولية هي صفة أو حال الشخص المسؤول عن أمر مسؤول عنه، والمسؤولية القانونية، أي وجوب تصحيح الخطأ الذي وقع للغير وفق القانون، ومن حمل المسؤولية على كتفه، أي حمله سأل (فعل) (محمد بن مكرم علي ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، ١٤١٤هـ، ص ٣٨٢)، سأل يسأل اسأل سل، سُؤلاً وتشالاً، فهو سائل، والمفعول مسؤل. مسؤول: (اسم)، وهي اسم مفعول من سأل. كلمة الجزائية هي اصلها الاسم (جزاء) في صورة مفرد منكر وجذرها جزي وجدعها جزائي. الجزائية (اسم)، هو اسم مؤنث منسوب إلى جزء، الإجراءات الجزائية هي مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالتحقيق في الجرائم ورفع الدعاوى وتنفيذ الأحكام ضد المتهمين. أم أنها حالة يتم فيها البحث عن شخص عن خطاياها، أي حالة يتم فيها أخذه من أجلهم ومحاسبته (احمد بن فارس، ١٤١٤هـ -ق، ص ١١٢). أو يتحمل الشخص عواقب جريمته ويخضع للعقوبة القانونية المقررة لها.

## **ثانياً: مفهوم الاصطلاحي للمسؤولية الجنائية**

عرف علماء القانون المسؤولية الجزائية فيما يلي، أنها التزام الشخص بتحمل العواقب القانونية لفعل يعتبر جريمة من وجهة نظر القانون، ويتم تحديد عواقب انتهاك هذا الالتزام من قبل مرتكب الجريمة أو الشخص المسؤول عن الجريمة، وبالتالي، لم تعد المسؤولية الجنائية مسؤولية مادية بحتة، كما كانت في القانون الجنائي القديم، ولكنها اليوم تقوم على المسؤولية الأخلاقية أو الأدبية، أو أنها مجموعة من الشروط التي تنتج إدانة شخصية موجهة ضد مرتكب الجريمة، وهذه الشروط تشير قانوناً إلى الفعل كتعبير غير مقبول عن شخصية الفاعل أو هي إنه يحمل الشخص المسؤول عن عواقب أفعاله، لأنه يأتي منه من إدراك معناها وعواقبها، ومن إرادته لذلك. في حين يذهب بعضهم إلى تعريفها بأنها تنشأ العلاقات القانونية بين الفرد والدولة، والتي بموجبها يكون الفرد ملزماً بالرد على السلطات العامة لاتخاذ إجراءات تتعارض مع القواعد القانونية وتلقي ردود

الفعل الناشئة عن الانتهاكات وبالتالي لم يعد كافياً لإثبات المسؤولية الجنائية لمرتكب الجريمة لارتكاب فعل جسدي ينتج عنه نتيجة ضارة، بل يجب أن تتحقق الجريمة وفق الشروط التي يفرضها الفقه الجنائي المعاصر على أنها نشاط مادي ونفسي يتعارض مع أهداف الجماعة، ويكتسب طابعها غير القانوني من تناقضها مع قاعدة قانونية جنائية تجرم هذا النشاط، وبالتالي يمكن أن يكون للجريمة عنصرين، ولا يمكن أن تقوم الجريمة إلا بهذين العنصرين ووجود هذين الشرطين معاً. إن المسؤولية الجنائية تعني التعبير عن الرفض الاجتماعي لهذا السلوك من خلال سؤال مرتكب الجريمة عن الأفعال التي تتعارض مع النظام العام للمجتمع وإعطاء الشخص المسؤول عن الجريمة مظهراً ملموساً في شكل عقوبة أو تدابير وقائية يفرضها القانون وفقاً لرأي الفقه (عدنان، الخطيب، ١٩٩٣م، ص ٤٥٧)، لا ينبغي اعتبار المسؤولية الجنائية واحدة من أركان الجريمة. لأنه ما لم تكن جميع أركان الجريمة متاحة، فإن تأثير التقاء تلك الركائز، فهي مرتبطة بالبشر فقط، لكن بقية الكائنات الأخرى لا علاقة لها بهذه المسؤولية، ستعتبر الآراء الأخرى المسؤولية الجنائية أحد أركان الجريمة، ولكن لا تخضع جميع الإجراءات التي تنتهك القانون الصادر عن شخص للعقاب وإنما يجب أن يكون هذا السلوك قابلاً للمساءلة عنه شخصياً، المساءلة هنا لا تتعلق الفعل نفسه، ولكن الشخص من الجاني، وإذا كان لديه القدرة الجنائية، تنشأ المسؤولية الجنائية أمام الجاني (محمد السعيد عبد الفتاح، ٢٠٠٤م ص ٢٤). تختلف المسؤولية الجنائية عن القدرة الجنائية، والقدرة الجنائية هي " القدرة النفسية اللازمة للوجود في الشخص حتى يتمكن من عزو الحادث إليه باعتباره مدركاً واعياً، أو من سلطة الجاني أن يُسأل عنه جنائياً، وبهذا المعنى فهو وصف أو شرط قانوني لقدرات الشخص ليحكم بعد ذلك على مدى ملاءمة الشخص للمسؤولية. وبالتالي، فهو شرط لإثبات المسؤولية الجنائية، التي ينطوي غيابها على عدم وجود مسؤولية جنائية. القدرة الجنائية هي أيضاً شرط لإثبات أن الشخص يفي بالقدرات النفسية والعقلية التي يتطلبها القانون. وهذا يعني أن الشخص قد يتمتع بالأهلية القانونية، على الرغم من عدم وجود مسؤولية جنائية، على سبيل المثال، في حالة الإكراه الخطير أو الحركات العضوية التي تحدث أثناء الراحة في الفراش أو الإغماء، حيث لا تتمتع بطبيعة السلوك الإجرامي الطوعي للشخص الذي يعتبره المشرع. وبالتالي، فإن قدرة الشخص على الاختيار شيء، والاختيار الفعلي شيء آخر، لذلك لا تحدث المسؤولية الجنائية بالقدر الذي تبقى من قدرته الإجرامية (محمد زكي، ١٩٩٨م، ص ١٤٩)

### **المطلب الثاني أنواع وسائل التواصل الاجتماعي وأساليب استخدامها**

الفرع الأول: أنواع وسائل التواصل الرقمي

أ- الفيس بوك: هو منصة من مواقع التواصل الاجتماعي، ويحتل المركز الأول من حيث الشهرة في العالم، الذي تم انشاؤه عام ٢٠٠٤م على يد مؤسسه مارك زوكربيرغ، يسمح للمستخدمين بالتواصل مع بعضهم البعض عن طريق استخدام مميزات الموقع، وتكوين روابط اجتماعية وصدقات ونشر الآراء الشخصية والتعليقات من خلاله، كما يسمح للأشخاص النشر بصفتهم الحقيقية أو الأشخاص المعنويين كالشركات والهيئات والمنظمات بالمرور من خلاله وفتح آفاق جديدة لتعريف المجتمع بهوياتهم. ويعد الفيسبوك أكثر منصات شبكة التواصل الاجتماعية شعبية ولا غنى عنها في أغلب دول العالم والتي يفضلها الكثير من الأشخاص وذلك لأنها تجعلك قريب من محيطك في أي وقت لأن هناك شيء للجميع في هذا الموقع الشامل الذي يحاكي الناس من جميع الأعمار، ومن جميع الطبقات العلمية، حيث يتيح موقع الفيس بوك مشاركة الصور ومقاطع الفيديو والمقالات بكل بساطة، وكذلك يمكن إرسال ملاحظات المحاضرات والغاء الدورات والتغييرات في الجامعات، وكذلك يمكن الاطلاع على العدد من المواقع والاحداث الاخبارية، ويمكن ترك تعبيرات مثل حزينة وسعيدة وغاضبة، ومن مميزاتة يمكن اغلاق صور ملفك الشخصي ومشاركاتك ومعلوماتك بشكل كامل، ويمكن حظر الحسابات التي تزعجك او لا تعجبك وقد تكون ذو محتوى لا يليق بالمجتمع والاعراف والتقاليد، وكذلك يمكنك انشاء صفحة وهمية من المعلومات الوهمية التي تنشأ بها هذه الصفحة ولأي شخص ان يعرف حقيقة مستخدم هذه الصفحة. (طارق سرور. ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م). ب/ إنستغرام هو منصة تواصل رقمي تركز على المراسلة ومشاركة الصور ومقاطع الفيديو، تم انشائه في عام ٢٠١٠ من قبل كيفن سيستروم ومايك كريجر، ثم استحوذت عليه شركة فيسبوك (ميتا حالياً) في عام ٢٠١٢. يتيح التطبيق للمستخدمين التقاط الصور والفيديوهات وتعديلها باستخدام الفلاتر، بالإضافة إلى نشرها مع الأصدقاء والمتابعين. كما يوفر ميزات مثل القصص ((Stories، البث المباشر، الريلز ((Reels، والتسوق عبر الإنترنت. يعتبر إنستغرام من أكثر التطبيقات شعبية عالمياً بعد الفيسبوك، ويستخدمه الأفراد والشركات للتفاعل، التسويق، وبناء العلامات التجارية (شمس الدين فتحي ٢٠١٣م، ص ١١٢) ج- تويتر : هو احد منصات مواقع التواصل الرقمي (شمس الدين، فتحي، ٢٠١٣م، ص ١١١)، ويحتل المركز الثاني من حيث اكثر المواقع شهرة في العالم، الذي تم انشاؤه عام ٢٠٠٦م، ويمكن من خلال هذا الموقع كتابة التغريدات وقراءة ما يقوم الاخرين بكتابته، ويقدم خدمة تسمح لمستخدميه بإرسال تحديثات أو برامج المحادثة الفوري وغيرها، حيث حالتهم من خال رسائل أو رسائل قصيرة تظهر تلك التحديثات في صفحة المستخدم ويمكن للأصدقاء الآخرين قراءتها مباشرة من صفحتهم الرئيسية

أو من ملف المستخدم وكذلك يمكن استقبال الردود والتحديثات.د - البريد الإلكتروني : هي مواقع شخصية على الإنترنت تساعد الأفراد على التفاعل من خلال المشاركة والتعلم عبر تبادل الأفكار والمعلومات من مميزات، سهولة الإنشاء حيث هناك الكثير من البرامج الجاهزة التي تساعد في التصميم سهولة التدوين والنشر كسر حواجز الزمان والمكان حيث يمكن التدوين في أي وقت إمكانية حفظ الحقوق للأفكار والتحديثات من خلال الردود المباشرة، إمكانية التفاعل مع الآخرين وتوفير في الوقت والجهد في التدوين والتوزيع مع المحافظة على البيئة. كذلك إمكانية التدوين بطريقة منظمة تمكن من الحصول على المعلومات بكل سهولة، إمكانية استخدام الصوتيات والمرئيات (شمس الدين فتحي ٢٠١٣م، ص ١١٢).

هـ - واتساب : وهو من أهم المواقع للتواصل الاجتماعي، هو تطبيق مجاني موجود في جميع أجهزة الأندرويد والآي يو اس إلكترونية يستطيع المستخدم إنشاء موقع خاص به من خلال رقم هاتفه الشخصي مع إمكانية ربطه بالمواقع الأخرى التابعة للأصدقاء وهو برنامج يعمل على الهواتف الذكية وما يميزه أنه يتيح إمكانية التعديل على المواد التي يتم تداولها ويسمح للمستخدم بالمشاركة والاتصال المباشر وهو متاح على الهواتف في جميع أنحاء العالم. ويكاد يتفق الجميع على أن تطبيق الواتساب أصبح لا غنى عنه في حياتنا اليومية فهو أحد تطبيقات المراسلة الأكثر شيوعاً بالعالم.

٦\_ تيك توك هو منصة اجتماعية موجهة لمشاركة مقاطع الفيديو القصيرة والتي تتيح للمستخدمين إنشاء ومشاركة مقاطع فيديو تصل مدتها إلى ٣ دقائق. يُعد تيك توك واحداً من أسرع التطبيقات نمواً في العالم، ويستقطب ملايين المستخدمين يومياً. تم إطلاقه في ٢٠١٦ بواسطة شركة بايت دانس الصينية، ولكن أصبح معروفاً بشكل واسع بعد دمج تطبيق Musical.ly مع تيك توك في ٢٠١٨ ومن مميزات (https://www.tiktok.com) (١) مقاطع الفيديو القصيرة: يُمكن المستخدمين من إنشاء مقاطع فيديو تتراوح مدتها بين ١٥ ثانية إلى ٣ دقائق، مما يشجع على الإبداع والمحتوى السريع.

(٢) المؤثرات الخاصة والفلاتر: يقدم تيك توك مجموعة من الفلاتر والمؤثرات البصرية والسمعية التي تجعل مقاطع الفيديو أكثر إثارة وجاذبية.

(٣) الذكاء الصناعي: يعتمد تيك توك على خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي توصي للمستخدمين بمحتوى مناسب بناءً على اهتماماتهم.

(٤) الموسيقى: يمكن للمستخدمين إضافة مقاطع موسيقية شهيرة إلى فيديوهاتهم، مما يزيد من تفاعل المشاهدين.

(٥) الهاشتاجات: يساعد استخدام الهاشتاجات في جعل المحتوى يصل إلى جمهور أوسع، مما يساهم في زيادة الانتشار والتفاعل.

(٦) التفاعل: يُمكن التطبيق المستخدمين من التفاعل مع الآخرين عن طريق الإعجابات، التعليقات، والمشاركة.

الاستخدامات الشائعة لتيك توك:

(٧) الترفيه: كثير من المستخدمين يستعرضون مقاطع تيك توك للتسلية والمرح.

(٨) التسويق والإعلانات: تستخدم الشركات والمؤسسات تيك توك للوصول إلى فئات معينة من الجمهور وخاصة الشباب، عبر حملات تسويقية أو عبر المؤثرين.

(٩) الترندات والتحديات: يطلق المستخدمون بشكل مستمر تحديات أو "ترندات" تخلق ضجة وتنتشر بسرعة.

التأثيرات الاجتماعية:

(١٠) الانتشار السريع للمحتوى: تيك توك يُمكن المستخدمين من الوصول إلى جمهور واسع بسرعة.

(١١) التأثير على الشباب: أصبح تيك توك منصة رئيسية للمراهقين والشباب للتفاعل مع الثقافة الشعبية.

(١٢) المؤثرون: ظهرت العديد من الشخصيات المؤثرة التي بنوا شهرتهم عبر التطبيق وأصبحوا نجوماً على مستوى العالم.

### الفرع الثاني: اساليب استخدام منصات التواصل الاجتماعي

يمكن تقسيم استخدام منصات التواصل الاجتماعي الى قسمين قسم ايجابي وقسم سلبي ويمكن الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي في الجوانب الايجابية التالية:

١ - الاتصالات الشخصية حيث يمكن من خلالها تبادل المعلومات والملفات الخاصة والصور وهو الاستخدام الأكثر شيوعاً ومقاطع الفيديو أيضاً، كما أن من خلالها تستطيع تكوين العديد من الصداقات، وخلق مجتمع يتميز بوحدة الأفكار والرغبات وإن اختلفت أعمارهم وأماكنهم ومستوياتهم العلمية والثقافية والأدبية (نيك، كولدرى، ٢٠١٤م، ص ٥٨)

٢- الاستخدامات التعليمية: ان لشبكات التواصل الاجتماعي دور هام في مجال تطوير التعليم الإلكتروني وتعمل على إضافة الجانب الاجتماعي له بمشاركة كل الأطراف في منظومة التعليم كالمدرسة أو الجامعة والمنزل.

٣- الاستخدامات الحكومية اتجهت كثير من الدوائر والوحدات الحكومية للتواصل مع الجمهور متلقي الخدمة الحكومية من خال موقع التواصل الاجتماعي بهدف قياس وتطوير الخدمات حيث تتميز هذه الخدمة بقلة تكلفتها والوصول المباشر للمستفيد مع إمكانية التعامل والتفاعل الأطراف.

٤- الاستخدامات الإخبارية : حيث أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدر أصيل من مصادر الأخبار لكثير من روادها.

هـ - الاستخدامات الدعوية فتحت شبكات التواصل الاجتماعي الباب للتواصل والدعوة مع الآخرين بمختلف معتقداتهم ولغاتهم وأصبح للكثير من الدعاة مواقعهم الالكترونية وهو ما يمثل انتقال ايجابي عن الوسائل التقليدية حيث تتميز الدعوى عن طريق شبكات التواصل العالمي بعيدا الاجتماعي بالعالمية والفورية مع التوفير في الجهد والوقت والتكاليف (نيك، كولدرى، ٢٠١٤م، ص ٦٠). هناك ايضا تجارب ناجحة لاستخدامات الايجابية للشبكات الاجتماعية منها:- التجارب الاجتماعية: كتلك التي يتم فيها التواصل بين الأفراد في الدولة أو على مستوى الأسرة والقبيلة في تواصل يعزز قوة المجتمع. ويلاحظ أن الاتجاه العام لاستخدام الشبكة الاجتماعية دون عصبية أو ازدراء للآخرين.- التجارب العلمية تؤكد التحديات المعاصرة على أهمية توظيف أجهزة الرقابة في مجتمع المعلومات أنشطة التعليم والتعلم والواقع يؤكد تدفق المعلومات عبر الشبكة (اكرم عبدالرزاق المشهداني، ٢٠٠١م، ص ١٠٦).

الاستخدامات السلبية لشبكات التواصل الاجتماعي كما ان لشبكات التواصل الاجتماعية جوانب ايجابية عديدة قابلة للتطوير والتوظيف الفعال الا ان هناك جوانب مظلمة وسلبية في هذه الشبكات (أحكام التشهير لمحمد عبد العزيز الخضيرى ، ١٤١٤هـ). ، هناك أيضا هناك بعض صور الاستخدامات السالبة تشمل على سبيل المثال:

١ - بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة والتجمعات المخالفة للقيم والقانون.

٢- عرض المواد الإباحية والفاضة الخادشة للحياء العام.

٣- التشهير والمضايقة وبث الإشاعات.

٤- التحايل والابتزاز والتزوير.

هـ - انتهاك الحقوق الخاصة والعامه.

٦- الاستغلال الجنسي للأطفال.

## المبحث الثاني تجريم الإساءة اللفظية في الشريعة الإسلامية والقانون العراقي

### المطلب الأول تجريم الإساءة اللفظية في الشريعة الإسلامية

جاءت الإساءة اللفظية في القرآن كثيرة منها ما ورد في وصف المشركين او المضلين، أو من هم في ضلال، كما في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وان خفتم عيلة فسوف يغنكم الله من فضله ان شاء ان الله عليم حكيم ". (سورة التوبة؛ الآية ٢٨) وقوله تعالى: أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا" (سورة الفرقان؛ الآية ٤٤) وجاء معنى الآية الكريمة: أي اسوأ حالا من الانعام السارحة، فان تلك تعقل ما خلقت لاجله، (محمد بن على ابن بابويه القمي، ص ٣٦٥) وهؤلاء خلقوا لعبادة الله وحده لا شريك له، وهم يعبدون غيره ويشركون به، مع قيام الحجة عليهم. ولان البهائم تهتدي لمراعيها ومشاربها، وهؤلاء الكفار لا يعرفون طريق الحق، ولا يطيعون ربهم الذي خلقهم ورزقهم ولان الانعام تسجد وتسبح الله، وهؤلاء الكفار لا يفعلون شيئا من ذلك، بل يؤثرون السجود الى ما ينحتون من الاحجار، على السجود لله الواحد القهار. قال تعالى: قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ دَلَّكَ مُتَوَبِّعًا عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ". (سورة المائدة؛ الآية ٦٠) ويأتي معنى الآية الكريمة: اولئك المتصفون بما ذكر من الفسوق واللعن والطرده من رحمه الله اولئك المتصفون بذلك شر مكاناً من غيرهم وجعل منهم القردة والخنازير أي مسخهم الله حيث حدث المسخ في بني اسرائيل لانهم اتخذوا دينهم هزوا ولعبا من الذين اتوا الكتاب من قبلكم والكفار فعجل الله لهم العذاب والخزي والنكال في الدنيا قال تعالى: "فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرَكُهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْضِصْ الْقِصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ". (سورة الأعراف الآية ١٧٦) معنى الآية الكريمة: فمثل هذا الذي اتينا آياتنا فانسلخ منها، واعراضه عن مواعظ الله التي فيها اعراض من لم يؤته الله شيئا من ذلك، او انه لم يوعظ، في انه لا يتعظ بها ولا يترك الكفر به، فمثله مثل الكلب الذي سواء امره في لهته، طرد او لم يطرد، اذ كان لا يترك اللهث بحال. قال تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ خُلُوا النَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ". (سورة الجمعة؛ الآية ٥) معنى الآية الكريمة: كمثل الحمار الذي يحمل على ظهره كتب من كتب العلم، لا ينتفع بها ولا يعقل ما فيها، فكيف الذي يحمل علما ولا يظهر ذلك عليه، ولا يعمل بمقتضاه فانه بمثابة ذلك، فكذلك الذين أوتوا التوراة التي فيها بيان امر محمد صلى الله عليه

والله وسلم، مثلهم اذا لم ينتفعوا بما فيها، كمثل الحمار الذي يحمل اسفارا فيها علم، فهو لا يعقلها ولا ينتفع بها. قال تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** (سورة البقرة؛ الآية ١٦١). معنى الآية الكريمة: ان الذين كفروا، ان الذين جحدوا نبوة محمد صلى الله عليه واله وسلم وكذبوا به من اليهود والنصارى وسائر اهل الملل، والمشركين من عبدة الاوثان وماتوا وهم كفار يعني ماتوا وهم على جحودهم ذلك وتكذيبهم محمدا صلى الله عليه واله وسلم، اولئك عليهم لعنة الله والملائكة، أي طردهم وابعادهم عن رحمة الله وجنته وادخلهم في عذابه وناره (محمد بن علي ابن بابويه القمي، ص ٣٦٧)، ومقته لهم، ولهنة الملائكة والناس لهم الدعاء عليهم بطردهم وابعادهم عن رحمته فاللعنة مستمرة معهم وتطاردهم وتلاحقهم وهم خالدون بالنار. قال تعالى: **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ** (سورة هود؛ الآية ١٨). معنى الآية الكريمة: لا احد اشد ظلماً وعناداً من يقول الكذب على الله تعالى، فزعم ان له شركاء في العبادة (عطية بن سعد عوفى، ١٤٣١ هـ -ق، ص ٤٣٠). او ادعى ان له ولداً او صاحبه، او كذب ببراهينه وادلته التي ايد بها رسالة عليهم السلام، انه لا يفلح الظالمون الذين افتروا الكذب على الله، ولا يظفرون بمطالبهم في الدنيا ولا في الآخرة، وان هؤلاء الذين سقطوا في اقصى دركات الكذب لن يفوزوا ولن يفلحوا في الدنيا والآخرة. قال تعالى: **(وَلَا تُطْعَمُ كُلُّ خَلْفٍ مَّهِينٍ هَمَّارٍ مَّشَاءَ بَنَمِيمٍ، مَنَّاغٍ لِلْخَيْرِ مُغْتَدٍ أَثِيمٍ، عُثْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ)** (سورة القلم؛ الآية ١٣). معنى الآية الكريمة: نزلت هذه الآية في الوليد بن المغيرة لتسببه بوصف (زنييم) وهو اللقيط الذي خاصم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولجوا في حربه والتأليب عليه امدا طويلا، فان الله وصفه بهذه العيوب فالحق العار لا يفارقه ابدا والقرآن يصفه هنا بتسع صفات كلها ذميمة، ويختتم هذه الصفات الذميمة المتجمعة في عدو من اعداء القران ببالغ تصوير للشخصية الكريمة من جميع الوجوه وهو (زنييم) والزنييم في لغة العرب هو الدعي الذي يلتصق بالقوم وليس منهم، أي انه ابن زنا ولا يعرف احد ابوه، ان الكذاب لضغفه ومهانته انما ينقي بأيمانه الكاذبة التي يجترئ بها على اسماء الله تعالى، واستعمالها في كل وقت في غير محلها كل حلاف مكابر مهين: ضعيف، مشاء بنميم: مشاء بحديث الناس بعضهم في بعض، ينقل حديث بعضهم الى بعض، مناع الخير: بخيل بالمال ضنين به عن الحقوق، معتد: معتد على الناس، اثيم: ذي اثم بريه. ولا تطع ايها الرسول كل انسان كثير الحلف كذاب حقير، مغتاب للناس، يمشي بينهم بالنميمة، وينقل حديث بعضهم الى بعض على وجه الافساد بينهم، بخيل بالمال ضنين بعنالحق، شديد المنع للخير، متجاوز حده في العدوان على الناس وتناول المحرمات، كثير الآثام شديد في كفره فاحش لثيم، منسوب لغير ابيه .

**الفرع الثاني تجريم الإساءة اللفظية في القانون العراقي** ان الاسائة اللفظية تشمل السب والقذف والتشهير حيث جاء في نص المادة ٤٣٤ من قانون العقوبات العراقي النافذ رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ان المقصود بجريمة السب وهو رمي الغير بكلام يخدش حياءه أو يسئ إلى شرفه، أو يجرح شعوره او يحط من كرامته. فإذا كان الشخص طبيعياً، فلا عبرة في صلاحيته لوقوع الفعل عليه طبيعة سنة أو جنسه أو مهنته أو جنسيته لأن الشرف والكرامة هما حقان لأي فرد ولا يتوقفان على عامل ما، سوى كونه إنساناً ذو صلاحية لأداء وظيفته الاجتماعية (قانون العقوبات العراقي). وان المادة ٤٣٥ جاء فيها اذا وقع القذف او السب في مواجهة المجنى عليه من غير علانية او في حديث تلفوني معه او في مكتوب بعث به اليه او ابلغه ذلك بواسطة اخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بإحدى هاتين العقوبتين. وقد نصت المادة ٤٣٣ من قانون العقوبات العراقي الفقرة ١ تعرف القذف-: هو اسناد واقعة معينة الى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت ان توجب عقاب من اسندت اليه او احتقاره عند اهل وطنه . وجاء في نص المادة ٤٣٤ من قانون العقوبات العراقي في المقصود بجريمة السب وهو رمي الغير بكلام يخدش حياءه أو يسئ إلى شرفه، أو يجرح شعوره او يحط من كرامته (قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م). فإذا كان الشخص طبيعياً. فلا عبرة في صلاحيته لوقوع الفعل عليه طبيعة سنة أو جنسه أو مهنته أو جنسيته لأن الشرف والكرامة هما حقان لأي فرد ولا يتوقفان على عامل ما سوى كونه إنساناً ذو صلاحية لأداء وظيفته الاجتماعية. ان المادة ٤٣٥ جاء فيها اذا وقع القذف او السب في مواجهة المجنى عليه من غير علانية او في حديث تلفوني معه او في مكتوب بعث به اليه او ابلغه ذلك بواسطة اخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بإحدى هاتين العقوبتين. وعليه يعاقب في حالة القذف بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة باستخدام الحاسب الآلي وشبكات المعلومات.. وجاء في نص المادة ٤٣٤ من قانون العقوبات العراقي في المقصود بجريمة السب وهو رمي الغير بكلام يخدش حياءه أو يسئ إلى شرفه أو يجرح شعوره او يحط من كرامته. فإذا كان الشخص طبيعياً، فلا عبرة في صلاحيته لوقوع الفعل عليه طبيعة سنة أو جنسه أو مهنته أو جنسيته لأن الشرف والكرامة هما حقان لأي فرد ولا يتوقفان على عامل ما سوى كونه إنساناً ذو صلاحية لأداء وظيفته الاجتماعية. ان المادة ٤٣٥ جاء فيها اذا وقع

القذف أو السب في مواجهة المجنى عليه من غير علانية أو في حديث تلفوني معه أو في مكتوب بعث به إليه أو ابلغه ذلك بواسطة أخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين (د. محمد محسن فراج، ١٩٨٧م). وعليه يجب مراعات ما يلي في تجريم الاساءة اللفظية

١- مراعاة النظام العام ان اسباب تجريم وتحريم الاساءة اللفظية في الشريعة الاسلامية والمصادر القانونية العراقية بسبب مراعاة النظام العام. عندما الاشخاص يقومون بقذف ويسبون الغير عبر منصات التواصل الاجتماعي ممكن تؤدي الى نشر الفوضى في المجتمع على هذا المشرع قد يجرم هذه السلوكيات: ان المشرع العراقي جرم جريمتي السب والقذف من حيث تأثيره بالانترنت وذلك للحفاظ على النظام العام والآداب العامة حيث لا يفرض القيود التي تواجه ممارسة الحريات العامة بشكل عام وانما يفرض القيود اللازمة للحد من هذه الجرائم (د. حسن صادق المرصفاوي، ١٩٩٢م). قد جاء بالدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ في المادة رقم ٣٨ (انظر المادة ٣٨ من الدستور العراقي) منه بشأن التعارض ما بين حرية التعبير والنظام والآداب العامة حيث نصت تلك المادة بفقرتيها الاولى والثانية على ان تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل و حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر مع التأكيد على ان القانون لا يسمح التعرض لحياة الناس الخاصة إلا بالقدر الضروري الذي يحقق المصلحة العامة وان الديمقراطية لا تعني التشهير ولذلك يجب ان يكون النقد هو نقد هادف وبناء بقصد عرض الحقيقة لان خلاف ذلك يعد تشهيراً وان التشهير جريمة يعاقب عليها القانون لكونه يمس حرية وكرامة وحرمة الانسان (د. رؤوف عبيد، ١٩٦٦) والمقصود بالنظام العام والآداب العامة هي فكرة النظام العام في مجتمع ما عن مجموعة القيم الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية العليا التي تسوده وتمثل ضميره الأدبي (المادة ٣٨ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥ م). محددتين وتعرض هذه القيم العالية إلى خطر الاختراق يمكن أن يؤدي إلى أزمة اجتماعية كبيرة (محمد ممدوح بدير، ٢٠١٩م، ص ١١٢). من بين الأمثلة على ذلك هي المساس بالقيم الدينية والرموز أو نشر القيم الكافرة والإلحاد والإباحية في مجتمع متدين أو محاولة فرض نظام سياسي غير مقبول اجتماعياً تماماً أو نشر صور إباحية وأفكار أو تشوية سمعة الافراد و تتعارض مع النظام العام والآداب العامة. فيما يتعلق بالآداب العامة، فإنها تمثل مجموعة من القيم والأعراف والمعايير الأخلاقية التي يستند إليها النظام الاجتماعي في فترة زمنية وموقع جغرافي محددتين. بسبب تباين نطاق القانون عن نطاق الأخلاق، يهدف المشرع من اعتماد مفهوم الآداب العامة ليس الرغبة في رفع المجتمع إلى مستوى الكمال الأخلاقي، بل هدفه هو عدم توفير حماية للتصرفات التي تتعارض مع الآداب. ويتم توضيح معايير النظام العام والآداب العامة في التشريع بصورة غير محددة وذلك لملاءم الفجوات والنقائص في القانون وإعطاء معايير شاملة للأمر التي يجب اعتبارها غير قانونية وباطلة وحتى لو لم يكن هناك نص يحظرها (عبد الباقي البكري، ٢٠١٥م، ص ٢١٥ - ٢١٣).

### **المطلب الثاني: مراعاة كرامة الانسان**

ان سبب تجريم جريمة الاساءة اللفظية يتمثل في دور الدولة بواسطة مؤسساتها الدستورية والقضائية ما تهدف إلى تحقيق حق الإنسان في الكرامة من خلال الحماية الدستورية والتشريعية العادية في الجانب الدستوري، يتعين على السلطة التأسيسية أن تؤكد ضمان حق الإنسان في الكرامة وتحيطه بالحماية القانونية ونتيجة لذلك يجب على الدولة أن تعترف في دستورها بحق الإنسان في الكرامة (طارق سرور، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م)) بغض النظر عن الوضع القانوني الذي يتواجد فيه. وبعبارة أخرى يجب أن تتوفر متطلبات الحماية القانونية الى جميع الأفراد وحمايتهم من الانتهاك خاصة فيما يخص جرائم السب والقذف (رافع خضر صالح، شبر، ٢٠٠٦ م، ص ٠٣). ثم يأتي بعد ذلك دور التشريع العام المكمل لأحكام الدستور من خلال وضع إجراءات منظمة لتحقيق الحماية القانونية الشاملة بما يعزز فاعلية العقوبة المقررة وذلك لتحقيق الضمان الكامل ضد أي اعتداء أو انتهاك ضد كرامة الفرد. (وجدي ثابت، غبريال، ١٩٩١ م، ص ١٢٩). ونظراً لأهمية الحق في الكرامة وارتباطه الوثيق بالحق في الحياة يجب على الدولة التدخل واتخاذ التدابير اللازمة لضمان حياة كريمة لجميع الافراد والحفاظ على مكانتهم الاجتماعية والشخصية وتوفير الحماية القانونية اللازمة للحفاظ على كرامة الانسان من الاعتداء عليها بما يمثل الحط من شأن الانسان او التحقير منه وعلى الدولة الاعتراف بالمبادئ الأساسية في هذا المجال وهو ما يقتضي الاعتراف الصريح في الوثائق الدستورية بحق كل مواطن في العيش بكرامة وما كفله الدستور والقانون العراقي في باب تنظيم الحقوق والحريات للأفراد وعلى الدولة أن تحدد الشروط اللازمة لإعمال هذا الحق بشكل صحيح (د. عبد اللطيف الهميم، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م) وكان الهدف من تأثيم جريمة السب والقذف التي فرضها القانون العراقي على مرتكبي هذه الجريمة هو حماية كرامة الأفراد والحفاظ على سمعتهم وشرفهم وبالتالي الحفاظ على الاستقرار والأمن الاجتماعي. حيث ان الخط الفاصل بين حرية الرأي والتعبير واستخدام الحرية المدنية لانتقاد الآخرين والحق في التعبير بحرية عن الاراء ولسب والقذف هو خط دقيق للغاية لذلك جاء في نص المادة ٤٣٤ من قانون العقوبات العراقي في المقصود بجريمة السب وهو رمي الغير بكلام يخدش حياؤه أو يسئ إلى شرفه، أو يجرح شعوره او يحط من كرامته. وعلى الرغم من

وجود اسباب للإباحة في جريمة القذف في القانون العراقي الا ان الفعل يعتبر مجر ما اذا لم يقم الفاعل بتقديم ما لديه من مستندات تثبت صحه أفعاله طبقاً لنص المادة رقم ٤٣٣ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ المعدل في سنة ١٩٦٩ فإن جريمة القذف التي تنص عليها المادة في قانون العقوبات العراقي والمقصود بها إسناد واقعة معينة لشخص أو مجموعة من الأشخاص بأي طريقة كانت مما دفع بالمشرع العراقي الي تشديد العقوبة الخاصة بتلك الجرائم خاصة اذا ما توافر لها ركن العلانية بعقوبة الحبس لمدة تصل الي ٥ سنوات ولعل السبب في وضع المشرع العراقي العقوبة المشددة هو محاولته للحفاظ على كرامة الفرد من الانتهاك(د. حسن صادق المرصفاوي، ١٩٩٢م).

### **المطلب الثالث: مراعاة حرية التعبير عن الرأي**

ان المشرع العراقي قد جرم الاسائة اللفظية عبر منصات التواصل الاجتماعي لمراعاة حرية التعبير عن الرأي. وهذا ليس بمفهوم حرية ذكر كل المطالب فبعض المطالب ممكن يكون السب والقذف لا يجوز نقلها عبر منصات التواصل الاجتماعي، ومن اهم الحقوق التي داب المشرع العراقي لحمايتها الحقوق التي تقرها قوانين العالم حرية الرأي والتعبير، والتي تعتبر بدورها مرآة تعكس آراء المجتمع وتطلعاته، ويقاس بها مدى تقدم البلاد (عبدالله فهد الشريف، ١٤٢٦هـ).

أولاً: حرية التعبير بكافة أشكاله.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي في ظل القانون.

ومن أبرز الوسائل التي أحدثها التطور العلمي هي تكنولوجيا الاتصالات التي بدأت تتطور وتنتشر يوماً بعد يوم حتى أصبحت الشبكة العالمية (الإنترنت) هي الوسيلة التي يمكن من خلالها نشر الأفكار والآراء خلال ثواني. ورغم أن هذه الوسائل الإلكترونية ساهمت بشكل مباشر في تطوير حرية التعبير، إلا أنها لم تسلم من استغلال الخصوصية الشخصية وانتهاكها وتشويهها. ومن هذا المنطلق فإن لكل فعل رد فعله، والحرية تنتهي عند انتهاك الحقوق. وآخرون ينتهكون القوانين التي تنظم فوضاهم (اكرم نشأة ابراهيم، ١٩٧٢م، ص ٨٦).

### **الذاتة**

ختاماً، تُعد المسؤولية الجنائية عن الإساءة في التواصل الرقمي مسألة ضرورية في العصر الحديث، حيث يشكل الفضاء الرقمي بيئة خصبة لارتكاب جرائم القذف والتشهير والتحرير على الكراهية وغيرها من أشكال الإساءة. وقد تعامل القانون العراقي مع هذه الظاهرة من خلال تشريعات تجرم هذه الأفعال وتحدد العقوبات المناسبة، مع مراعاة التوازن بين حماية الحقوق الشخصية وحرية التعبير.

أما في الشريعة الإسلامية، فقد وضعت أسساً واضحة تمنع الإساءة للآخرين، سواء في العالم الواقعي أو الرقمي، انطلاقاً من مبادئ العدل والأخلاق الإسلامية، مع فرض عقوبات تعزيرية تتناسب مع طبيعة الجرم وتأثيره. روز ومع التطور المستمر لوسائل التواصل الرقمي، تبرز الحاجة إلى تحديث القوانين وتعزيز التوعية بمخاطر الإساءة الإلكترونية، لضمان بيئة رقمية أكثر أماناً وعدالة، تتوافق مع القيم القانونية والدينية في المجتمع.

### **أولاً: النتائج**

١. تجريم الإساءة الرقمية في القانون العراقي عاقب القانون العراقي على الإساءة اللفظية عبر وسائل التواصل الرقمي من خلال قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، حيث تندرج بعض الأفعال تحت جرائم السب والقذف والتشهير، إضافةً إلى مشروع قانون الجرائم الإلكترونية الذي يسعى إلى تغطية الجرائم الرقمية الحديثة. تتفاوت العقوبات بين الغرامات المالية والسجن، بحسب خطورة الفعل وتأثيره على الأفراد والمجتمع.

٢. التأصيل الشرعي للمسؤولية عن الإساءة الرقمية في الشريعة الإسلامية، تُعتبر الإساءة للآخرين، سواء بالتشهير أو القذف أو نشر الأكاذيب، من المحرمات التي تستوجب العقوبة، سواء بالحد في حالة الافتراء، أو بالتعزير وفق تقدير القاضي للضرر الناتج.

تعتمد الشريعة الإسلامية على مبادئ حفظ الحقوق، والأعراض، وحرمة الاعتداء اللفظي والكتابي، كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

٣. التحديات القانونية في مكافحة الإساءة الرقمية قصور بعض النصوص القانونية في العراق لمواكبة التطور التكنولوجي، مما يؤدي إلى صعوبة الملاحقة القانونية لبعض الجرائم الرقمية. صعوبة تحديد هوية مرتكبي الجرائم الإلكترونية في بعض الحالات، بسبب استخدام الحسابات الوهمية وبرامج إخفاء الهوية.

٤. الترابط بين القانون العراقي والشريعة الإسلامية حث يتفق القانون العراقي مع الشريعة الإسلامية في إدانة الأفعال المسيئة عبر التواصل الرقمي ومعاقبتها، مع اختلاف في طبيعة العقوبات وآليات التنفيذ.

### **ثانياً: التوصيات**

١. تحديث التشريعات العراقية يجب على المشرع إصدار قانون شامل للجرائم الإلكترونية يحدد من خلالها بشكل دقيق الأفعال المحرمة وعقوباتها، مع مراعاة التطورات التكنولوجية الحديثة. ويجب تعزيز الإجراءات القانونية لملاحقة مرتكبي الجرائم الرقمية، خاصة فيما يتعلق بتحديد هويتهم ومنع إساءة استخدام التكنولوجيا.
٢. تعزيز التوعية المجتمعية من خلال إطلاق حملات توعوية لتعريف الأفراد بحقوقهم ومسؤولياتهم عند استخدام وسائل التواصل الرقمي، استناداً إلى القوانين العراقية وأحكام الشريعة الإسلامية. وإدراج برامج تعليمية حول الأخلاقيات الرقمية ضمن المناهج الدراسية لنشر ثقافة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.
٣. تفعيل دور الجهات الرقابية والقضائية أيضاً يجب تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية والقضائية لمتابعة الجرائم الرقمية، من خلال توفير كوادر متخصصة في الجرائم السيبرانية. وكذلك إنشاء محاكم متخصصة في الجرائم الإلكترونية لضمان سرعة وفعالية البت في القضايا ذات الصلة.
٤. التكامل بين القانون والشريعة في معالجة الإساءة الرقمية من خلال الاستفادة من أحكام الشريعة الإسلامية في تعزيز الردع الأخلاقي، إلى جانب القوانين الوضعية، لخلق بيئة قانونية أكثر صرامة ضد الإساءة الرقمية.. تكمن أهمية هذه الإشكالية في ضرورة تحقيق التوازن بين حماية الأفراد من الجرائم الرقمية، وضمان عدم تقييد حرية التعبير بشكل يتعارض مع المبادئ القانونية والدينية.

### **قائمة المصادر:**

١. محمد بن مكرم علي ابو الفضل جمال الدين ابن منظور، ١٤١٤هـ -ق، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج ١١، ص ٣٨٢
٢. أحمد عوض بلال الاثم الجنائي "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ص١٤٦
٣. احمد بن فارس، ١٤١٤هـ -ق، معجم مقاييس المجلد الأول، دار الخيل، ص ١١٢.
٤. عدنان، الخطيب، ١٩٩٣م، موجز القانون الجنائي، المبادئ العامة في قانون العقوبات الكتاب الأول، مطبعة جامعة دمشق، ص ٤٥٧
٥. محمد زكي، ١٩٩٨م، قانون العقوبات اللبناني\_القسم العام، بيروت:الدار الجامعية، ص ١٤٩
٦. محمد السعيد عبد الفتاح، اثر الاكراه على الإرادة في المواد الجنائية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٤٠٠٤م، ص ٢٤
٧. شمس الدين فتحي ٢٠١٣م شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١١٢
٨. نيك، كولدرى، ٢٠١٤م، شبكات التواصل الاجتماعي والممارسات الاعلامية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص ٥٨
٩. اكرم عبدالرزاق المشهداني، ٢٠٠١م، التكنولوجيا، بدون دار النشر، بغداد، ص ١٠٦.
١٠. عطية بن سعد عوفى، ١٤٣١هـ -ق، تفسير قرآن الكريم، قم ايران: منشورات دليل ما، ص ٤٣٠
١١. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩م
١٢. المادة ٣٨ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥ م.
١٣. محمد ممدوح بدير، ٢٠١٩م، مكافحة الجريمة المعلوماتية عبر شبكات الانترنت والاستدلال كوسيلة لإثبات الجريمة المرتكبة عبر الانترنت، مركز الدراسات العربية، ط١، ص ١١٢
١٤. عبد الباقي البكري، ٢٠١٥م، المدخل لدراسة القانون، بغداد: المكتبة القانونية، صص ٢١٥ - ٢١٣.
١٥. رافع خضر صالح، شبر، ٢٠٠٦ م، واجبات الدولة المتولدة عن الحقوق المتصلة بشخص الإنسان، بحث غير منشور، ص ٣.
١٦. وجدي ثابت، غبريال، ١٩٩١ م، حماية الحرية في مواجهة التشريع، القاهرة: دار النهضة العربية، ص ١٢٩.
١٧. اكرم نشأة ابراهيم، ١٩٧٢م، شرح قانون العقوبات - القسم الخاص، بغداد: طبع مكتبة بغداد، ص ٨٦
١٨. أحكام التشهير لمحمد عبد العزيز الخضيرى،، مجلة البيان، العدد ٧٠، ١٤١٤هـ.
١٩. جرائم الفكر والرأي والنشر د. محمد محسن فراج، دار القضاء العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.
٢٠. جريمة التشهير بالآخرين عبر الإنترنت وعقوبتها شرعا عبدالله فهد الشريف،، بحث مقدم في ندوة الأمن والمجتمع، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض، ١٤٢٦هـ.
٢١. شرح قانون العقوبات، القسم الخاص د. حسن صادق المرصفاوي، مطبعة الأسكندرية ١٩٩٢م، القاهرة، ١٩٨٢
٢٢. كتاب احترام الحياة الخاصة "الخصوصية في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، د. عبد اللطيف الهميم، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

25. <https://www.tiktok.com>.

List of Sources:

1. Muhammad ibn Makram Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur, 1414 AH - 1414 AH, Lisan al-Arab, Beirut: Dar Sadir, vol. 11, p. 382
2. Ahmad Awad Bilal, Criminal Sin: A Comparative Study, Dar al-Nahda al-Arabiya, Cairo, first edition, 1988, p. 146
3. Ahmad ibn Faris, 1414 AH - 1414 AH, Mu'jam Maqayis, vol. 1, Dar al-Khail, p. 112
4. Adnan, Al-Khatib, 1993, Summary of Criminal Law, General Principles of the Penal Code, Book One, Damascus University Press, p. 457
5. Muhammad Zaki, 1998, Lebanese Penal Code - General Section, Beirut: University House, p. 149
6. Muhammad Al-Saeed Abdel Fattah, The Effect of Coercion on the Will in Criminal Matters, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2004, p. 24
7. Shams Al-Din Fathi, 2013, Social Networks and Democratic Transformation in Egypt, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, p. 112
8. Nick, Caldrey, 2014, Social Networks and Media Practices, Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, p. 58
9. Akram Abdul Razzaq Al-Mashhadani, 2001, Technology, without publisher, Baghdad, p. 106
10. ٢٣
11. Atiya bin Saad Awfi, 1431 AH - Q, Interpretation of the Holy Quran, Qom, Iran: Daleel Ma Publications, p. 430
12. Iraqi Penal Code No. 111 of 1969
13. Article 38 of the Iraqi Constitution, 2005
14. Muhammad Mamdouh Badir, 2019, Combating Cybercrime via the Internet and Evidence as a Means of Proving Crimes Committed via the Internet, Center for Arab Studies, 1st ed., p. 112
15. Abdul-Baqi Al-Bakri, 2015, Introduction to the Study of Law, Baghdad: Legal Library, pp. 213-215
16. Rafi Khader Saleh, Shabr, 2006, State Duties Arising from Rights Related to the Human Person, unpublished research, p. 3.
17. Wajdi Thabet, Gabriel, 1991, Protecting Freedom in the Face of Legislation, Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, p. 129.
18. ( )Akram Nashaat Ibrahim, 1972, Explanation of the Penal Code - Special Section, Baghdad: Baghdad Library Printing House, p. 86.
19. Defamation Provisions by Muhammad Abdul Aziz Al-Khudairi, Al-Bayan Magazine, Issue 70, 1414 AH.
20. Crimes of Thought, Opinion, and Publication by Dr. Muhammad Mohsen Faraj, Dar Al-Qada' Al-Arabi, Cairo, 1st ed., 1987.
21. The Crime of Defamation of Others via the Internet and its Sharia Punishment by Abdullah Fahd Al-Sharif, Research presented at the Security and Society Symposium, King Fahd Security College, Riyadh, 1426 AH.
22. Explanation of the Penal Code, Special Section, Dr. Hassan Sadiq Al-Marsafawi, Alexandria Press, 1992, Cairo, 1982
23. Respect for Private Life: Privacy in Islamic Sharia and Comparative Law, Dr. Abdul Latif Al-Humaim, Amman House for Publishing and Distribution, Amman, 1st ed., 1425 AH - 2004 AD
24. Principles of the General Section of Penal Legislation, Dr. Raouf Obeid, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1966, Cairo
25. Tariq Surur (1422 AH / 2001 AD). Explanation of the Penal Code, Special Section: Crimes of Assault on Persons. Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiyya for Publishing and Distribution
26. <https://www.tiktok.com>